S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/24145
24 June 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

تقرير آخر من الامين العام عن بعثة الامم المتحدة
للتحقق في انغولا (بعثة التحقق الثانية)

مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير وفقا للفقرة ٩ من قرار مجلس الامن ٧٤٧ (١٩٩٢) المؤرخ في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢ ، وينص جزء المنطوق من القرار على ما يلي :

"إن مجلس الامن ،

...

"١ - يوافق على تقرير الامين العام المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٢ (S/23671) والتوصيات الواردة فيه بشان الخطة التنفيذية لقيام الامم المتحدة بمراقبة الانتخابات وتوسيع بعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق في انغولا ؛

"٢ - يطلب إلى الاطراف الانغولية أن تتعاون بشكل كامل مع الممثل الخاص للامين العام ومع بعثة الامم المتحدة الثانية لتحقق في انغولا ، بحيث يشمل ذلك التعاون اضطلاع البعثة بولايتها الموسَّعة ؛

"٣ - يشدد على الضرورة المشار إليها في الفقرة ١٨ من تقرير الامين العام بأن تتوافر أمام بعثة الامم المتحدة الانتخابية الموافقة الصريحة من الاطراف على "اتفاقات السلم" ؛

"٤ - يقرر أن يوسع ولاية بعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق في انغولا لتشمل المهمة المنصوص عليها في الفقرة ٢٣ من تقرير الامين العام لما تبقى من فترة ولايتها الحالية ؛

"٥ - يحث الاطراف الانغولية على الامتثال بدقة لاحكام 'اتفاقات السلم' وللمواعيد النهائية المتفق عليها ؛ وتحقيقا لهذه الغاية ، يحثها على المضي بدون تأخير في تسريح قواتها وتشكيل قوة مسلحة وطنية موحدة وعلى التشغيل الفعّال لوحدات شرطة مراقبة مشتركة وتوسيع الإدارة المركزية وغير ذلك من المهام الرئيسية ؛

"٦ - يدعو السلطات الانغولية والاطراف إلى إنجاز الاستعدادات السياسية والقانونية والتنظيمية والمالية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومتعددة الاحزاب تجرى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وإلى إتاحة كل الموارد الممكنة للعملية الانتخابية في أقرب وقت ممكن ؛

"٧ - يشجع جميع الدول على أن تقدّم مساهمات طوعية ويطلب إلى برامج الامم المتحدة والوكالات المتخصصة أن تساهم في تقديم ما يلزم من مساعدة ودعم للإعداد لانتخابات حرة ونزيهة ومتعددة الاحزاب في انغولا ؛

"٨ - يحث الاطراف على أن تقوم ، في أقرب وقت ممكن ، بوضع جدول زمني دقيق للعملية الانتخابية في انغولا حتى يمكن إجراء الانتخابات في التاريخ المحدد ويطلب إلى الامين العام أن يقدم تعاونه في تحقيق ذلك ؛

"٩ - يطلب إلى الامين العام أن يبقي مجلس الامن على علم بالتطورات وأن يقدم تقريرا آخر إلى المجلس في غضون ثلاثة أشهر من اتخاذ هذا القرار" .

٢ - كنت ، في تقريري السابق (S/23671) ، المؤرخ في ٣ آذار/مارس ١٩٩٢ S/23671/Add.1 ، المؤرخ في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢) ، قد أبلغت مجلس الامن عن الزيارة الاولية إلى انغولا التي قامت بها في شباط/فبراير ١٩٩٢ ، الانسة مارغريت جون انستي ، ممثلتي الخاصة في انغولا ورئيسة بعثة التحقق الثانية في انغولا ، والمسؤولة عن تنسيق جميع أنشطة الامم المتحدة المتصلة باتفاقات السلم لانغولا الموقعة في لشبونة في ١ أيار/مايو ١٩٩١ (S/22609 ، المرفق) .

٣ - وفي ١٩ آذار/مارس ١٩٩٢ ، عادت الممثلة الخاصة إلى انغولا لتتولى مهام عملها ، ولتقيم مكتبها في لواندا ، ولتنظيم وصول موظفي الشعبة الانتخابية البالغ

عدد أعضائها ما يقرب من ١٠٠ فرد ووزعهم في سائر أنحاء أنغولا ، وذلك وفقا لما قرره مجلس الأمن . ويذكر أعضاء مجلس الأمن أن الخطة التنفيذية اقتضت أيضا أن يبقى في أنغولا لغاية انتهاء ولاية البعثة مراقبو الأمم المتحدة العسكريون الموجودون البالغ عددهم ٣٥٠ فردا ومراقبو الشرطة التابعون للأمم المتحدة والبالغ عددهم ٩٠٠ فردا . وفيما بعد ، في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٢ ، وافق أعضاء مجلس الأمن على توصيتي (S/23985 و S/23986) بزيادة قوة الشرطة المدنية التابعة لبعثة التحقق الثانية من ٩٠ فردا إلى ١٣٦ فردا .

٤ - وبحلول ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، تم وزع شرطة بعثة التحقق الثانية ، المدنيين والعسكريين ، وكذلك ١٨١ موظفا مدنيا دوليا و ١٣٢ موظفا مدنيا محليا في ٦٨ موقعا في سائر أنحاء أنغولا (انظر الخريطة التنفيذية لوزع بعثة التحقق الثانية في مرفق هذا التقرير) . وتضم هذه الأعداد ٧١ مراقب انتخابات مدنيا تم حتى الآن وزعهم في مقاطعات أنغولا البالغ عددها ١٨ مقاطعة ، وكذلك تضم الموظفين الدوليين البالغ عددهم ٩ موظفين انتدبوا للعمل في الشعبة الانتخابية في لواندا . ويمل بقية مراقبي الانتخابات الآن ويجري وزعهم .

٥ - وفي غضون الأشهر الثلاثة الماضية ، اجتمعت الممثلة الخاصة في عدة مناسبات مع الرئيس إدواردو دوس سانتوس والدكتور جوناس سافيمبي ، رئيس الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) وأجرت مداولات مطولة مع الزعيمين كليهما حول التطورات المتعلقة بجميع جوانب عملية السلم . وكذلك قمت أنا ، في رسائل شخصية ، بإبلاغ الزعيمين اقتراحاتي لمعالجة القضايا الحساسة ، وتلقيت تأكيدات بناءة ومشجعة منهما . وكان التركيز في هذه الاجتماعات وفي هذه الرسائل على الحض على التحلّي بالصبر والتسامح ، وعلى تعزيز عملية التوفيق الأساسية ، وكذلك على استقصاء السبل العملية للتغلب على مختلف الصعوبات الوارد وصفها في هذا التقرير . ولقد حثت الطرفين على المضي قدما في كثير من النواحي الرئيسية ، بما فيها الحاجة إلى وضع جدول زمني دقيق للعملية الانتخابية ، وفقا لما دعا إليه قرار مجلس الأمن ٧٤٧ (١٩٩٢) . ولقد تم الاتفاق على هذا الجدول الزمني وترد تفاصيله في الفقرتين ٢٩ و ٣٠ أدناه . وكذلك أتيحت لي الفرصة لبحث مختلف الجوانب المتعلقة بتنفيذ اتفاقات السلم مع الرئيس دوس سانتوس أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في أوائل حزيران/يونيه .

٦ - وعملت الممثلة الخاصة ، لدى أدائها دورها بوصفها منسّقة لجميع أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بعملية السلم الأنغولية ، بصورة وثيقة مع فريق مؤلف من ١٦ عضوا من

اخصائي الامم المتحدة يعمل على مساعدة الحكومة والمجلس الانتخابي الوطني ، عن طريق برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، على تنظيم العملية الانتخابية . ويقوم هذا الفريق بإسداء المشورة وتقديم المساعدة العملية بشأن جوانب العملية ذات الصلة بالسياسة والجوانب القانونية والتنظيمية والجوانب ذات الصلة بالتثقيف الوطني والسوقيات والاتصالات .

٧ - وتولت الممثلة الخاصة أيضا تنسيق أعمال الامم المتحدة بشأن أمور أخرى خارجة عن حدود ولاية بعثة التحقق ولكنها حيوية بالنسبة لنجاح عملية السلم . تلك الامور من بينها المعونة الغذائية والصحية والتدريبية وغيرها من أشكال المعونة الإنسانية للقوات المجمعة والمسرحة ، وكذلك لحوالي ٠٠٠ ٨٠٠ شخص مشرد و ٠٠٠ ٥٠ طفل مسيب و ٠٠٠ ٤٠ شخص شوهتهم الحرب ؛ وقيام مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بالمساعدة في عودة وإعادة توطين ما يزيد على ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ انغولي من زائير وزامبيا (سبق لالوف كثيرة منهم أن عادت تلقائيا إلى انغولا) ؛ وإطلاق سراح السجناء العسكريين والمدنيين بواسطة لجنة الصليب الاحمر الدولية ؛ وغير ذلك من المهام . ومن أدوارها الرئيسية الاخرى التي اضطلعت بها تنسيق المساعدة المقدمة من البلدان المانحة إلى الحكومة للعون في تنظيم العملية الانتخابية . وقد قامت الممثلة الخاصة بدور الحفاز في عدة مؤتمرات نُظمت في لواندا لهذا الغرض في الفترة بين شباط/فبراير وحزيران/يونيه ١٩٩٢ .

أولا - الحالة الراهنة لعملية السلم

٨ - تفيد الممثلة الخاصة لي بوجود عدة أسباب تدعو إلى التفاؤل المشروط الذي مؤداه أن الاطراف الانغولية ، بمساعدة من المراقبين الثلاثة (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الامريكية) والامم المتحدة والمجتمع الدولي ، يمكنها أن تجعل عملية السلم تحقق هدفها المنشود وهو : إجراء انتخابات متعددة الاحزاب وحرة ونزيهة في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . ولكن مع قصر الفترة المتبقية منذ تاريخ هذا التقرير وهي ثلاثة أشهر فقط ، هناك أيضا ما يبرر القلق بشأن الاخطار وأوجه القصور التي لا بد أن يقوم بإزالتها على وجه السرعة الانغوليون أساسا ، وفي مقدمتهم الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا (يونيتا) ، اللذان هما طرفا اتفاقات السلم .

٩ - والحقيقة الإيجابية الاساسية في البيئة السياسية والامنية الهشة السائدة في انغولا هي أن وقف إطلاق النار ، الذي أصبح ساريا تماما في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ ،

لا يزال مستمرا لمدة جاوزت السنة دون أن يتعرض لأي انتهاكات رئيسية . وبعد فترة من الحرب الاهلية دامت ١٦ سنة ، فإن هذا يُعدُّ برهانا على مقدار الانضباط الذي يمارسه قادة الحكومة و "يونيتا" والقوات التابعة لهما . والبديل الذي دأبوا على اختياره هو تصفية ما يقع من حوادث عن طريق الهيئتين المشتركتين للمراقبة والتحقق المنشأتين بموجب اتفاقات السلم ، وهما اللجنة السياسية العسكرية المشتركة واللجنة المشتركة للتحقق والمراقبة وذلك بمساعدة المراقبين الثلاثة وبعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا . وهذا العزم المتواصل وهذا القدر من ضبط النفس اللذان يبديهما كلا الجانبين جديران بالتقدير من المجتمع الدولي .

١٠ - ويتصل بذلك عنصر إيجابي هو أن هناك شعورا قويا يعم أرجاء هذا البلد الشاسع المحطم ، أكده في تصريحات علنية كل من الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي ، ومؤداه أن أغلبية الشعب الانغولي مصممة على أن تحيا في سلم . وقد اجتمع الرئيس والسيد سافيمبي في بضع مناسبات منذ توقيع اتفاقات السلم ، ووصف كلاهما تلك اللقاءات بأنها بناءة . وقد أكد الزعيمان كلاهما مرارا في تصريحات علنية وأثناء التقائي بهما التزامهما بالسلم وتصميمهما على نبذ أي أعمال عدائية مستقبلا . وعلى الرغم من أنه لا يزال يُضمر الكثير من سوء الظن والتنافس بل ومن الكراهية ، فإن بوسعي أن أقرر أن هناك شعورا عميقا في أنغولا بأن أي عودة إلى الاعمال العدائية ستكون بمثابة تدمير ذاتي وستقضي قضاء مبرما على الرغبة التي بدأت تنشأ من جديد في تقديم المساعدة إلى أنغولا والاستثمار فيها . وهذه الواقعية السائدة لدى الانغوليين ، والتي وُلدت من واقع المعاناة والانهاك ، يجب أن تلقى التشجيع .

١١ - وهناك عنصر إيجابي آخر هو أن العملية الانتخابية قيد التنفيذ حاليا . ويمثل تنظيم هذه العملية في هذا البلد الشاسع الارجاء مهمة هائلة ومعقدة على عاتق المجلس الانتخابي الوطني . بيد أن تنفيذ جميع هذه المهام أمر ممكن شريطة أن تستديم الإرادة السياسية والالتزام من جانب الاطراف المعنية ومن جانب المجتمع الدولي . وهناك حماس كبير يغمر الناس في المقاطعات لهذا التقدم صوب إنجاز أول انتخابات تجرى على الإطلاق وصوب الديمقراطية والتصالح والتعمير .

١٢ - ومع ذلك هناك قلق بالغ من أن يظل المناخ السياسي والامني في أنغولا متوترا وهشا . فقد تأثر التقيد بأحكام وقف إطلاق النار بفعل عوامل الخصومة وسوء الفهم ، وتقديم الاطراف لمصالحها على المصلحة الوطنية ، ونقص الاغذية ووسائل النقل ، فضلا عن دمار الهياكل الاساسية وسوء حالة الاتصالات ولا يزال نظام المراقبة المشترك يعتمد

بدرجة كبيرة على مرافق النقل والاتصالات المحدودة التابعة لبعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق في انغولا . وحدثت أيضا تاخيرات وثغرات في إتمام كثير من المهام الرئيسية المنصوص عليها في اتفاقات السلم ، وكلها مهام بالغة الاهمية بالنسبة لمصداقية عملية السلم واستدامتها . ولا بد من بذل جهود حازمة من أجل إنجازها كي تجرى الانتخابات في مناخ تسوده الثقة والاستقرار .

١٣ - كما أن الممثلة الخاصة قد أبلغتني بقلقها من استمرار حوادث العنف والاتهامات المتبادلة ، وبخاصة بين الحكومة ويونيتا . وعلاوة على ذلك ، تتواتر التقارير التي تفيد ممارسة الجانبين لاعمال التخويف . ويضاف إلى ذلك الانتشار الواسع للاسلحة في المدن والمناطق الريفية . ومما يعرقل أنشطة المراقبة والتحقق المتعلقة بوقف إطلاق النار التي تضطلع بها اللجنة المشتركة للتحقق والمراقبة وبعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق في انغولا ، كَوْن كثير من الانغوليين يرتدون ملابس عسكرية لانه ليس لديهم ملابس مدنية ؛ فهناك آلاف من الرجال لم يكن لديهم من عمل سوى القتال طوال الثلاثين عاما الماضية .

١٤ - وقد ساعد المراقبون العسكريون التابعون لبعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق في انغولا مساعدة نشطة في أعمال المراقبة والتحقق المتعلقة بعدد من الاحداث الخطرة التي هددت وقف إطلاق النار وعملية السلم وفي تصفية تلك الاحداث . والحادثان التاليان سردهما هما مجرد مثالين لما شهدته الاشهر الثلاثة الماضية :

(أ) في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، وبعد أن صرع أحد رجال الشرطة الحكومية جنديا تابعا للقوات المسلحة لتحرير أنغولا (يونيتا) في شونغوروى (مقاطعة بنغويلا) ، وصل إلى تلك البلدة الصغيرة ٤٠ جنديا مدججا بالسلاح من جنود القوات المسلحة لتحرير أنغولا . وقاموا بمهاجمة بعض المباني الحكومية ، بما فيها مقر إقامة الحاكم ومقر الشرطة ، واستولوا على أسلحة من مستودع أسلحة الشرطة ، وسرقوا وقودا من وحدة توليد الكهرباء بالبلدة استخدموه بعد ذلك في حرق بعض المنازل تماما . وبعد تدخل بعض القساوسة الكاثوليكيين ، انسحب جنود القوات المسلحة لتحرير أنغولا وأخذوا معهم خمسة من رجال الشرطة الحكومية بوصفهم رهائن . ولم يتيسر النجاح في تصفية هذه الحالة إلا بعد تدخل واسع النطاق من جانب فريق للمراقبة تابع للجنة المشتركة للتحقق والمراقبة ضمه مراقبون عسكريون تابعون للامم المتحدة ؛

(ب) خلال شهر أيار/مايو ١٩٩٣ ، زعمت الحكومة مرارا ، في كل من اللجنة السياسية العسكرية المشتركة ووسائط الإعلام ، أن يونيتا تخفي جيشا "سرّيا" قوامه ٣٠ ٠٠٠ رجل في مقاطعة كواندو كوبانغو بالمنطقة الجنوبية الشرقية . وعلى مدى خمسة أيام بين ٢٨ أيار/مايو و ٢ حزيران/يونيه ، قامت ثلاثة أفرقة تابعة للجنة المشتركة للتحقق والمراقبة ، يصحب كل منها مراقب عسكري تابع للأمم المتحدة ، بالتحليق فوق مواقع محددة من هذه المقاطعة الشاسعة ، بواسطة طائرات هليكوبتر تابعة لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا ، كما قامت بزيارة تلك المواقع . ولم تتمكن تلك الأفرقة من العثور على الجيش الذي زُعم أن يونيتا تخفيه . بيد أن أعمال الرصد التي أجريت في خمسة مواقع محددة أوضحت وجود عدة مئات على الأقل من جنود تابعين ليونيتا لم يُعلن عن وجودهم من قبل . وبناء على ذلك ، وافقت اللجنة المشتركة للتحقق والمراقبة على وجوب مراقبة المناطق المشبوهة بصفة دورية .

١٥ - وهناك منطقة رئيسية ينعدم فيها الأمن وتشتد حدة التوتر السياسي ، على نحو لا يزال يؤثر على عملية السلم ، وهي منطقة كابندا المحصورة . فمنذ البدايات الأولى لعملية السلم وقوات كابندا المسلحة التابعة لجبهة تحرير منطقة كابندا المحصورة تضطلع بعمليات فدائية ضد القوات الحكومية . ومن ثم ظلت كابندا حتى الآن معزولة تقريبا عن هذه العملية ، وأصاب الشلل الجهود الرامية إلى تجميع القوات فضلا عن تشغيل أفرقة للمراقبة المشتركة في تلك . كما أن هناك خلافا وجدلا بشأن وجود عدد كبير من الجنود غير المجمَّعين من قوات الحكومة المرابطة هناك . بيد أن من الواضح في الوقت نفسه أن الحكومة ويونيتا موافقتان على أنه في حين أنه لا ينبغي لهذا الإقليم الغني بالنفط أن يكون مستقلا ، فإن من الممكن منحه استقلالا ذاتيا محليا . بيد أن التقارير تفيد أن جبهة تحرير منطقة كابندا المحصورة تعارض العملية الانتخابية وتهدد بإيذاء كل من يقوم بتسجيل الناخبين . وعلى الرغم من ذلك ، أنشئ مجلس انتخابي محلي في كابندا ، ويجري تعيين مراقبين للانتخابات هناك تابعين لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا ، وبدأت عملية تسجيل الناخبين في المنطقة في ١٠ حزيران/يونيه . ولما كانت الممثلة الخاصة تدرك أن هذه القضية البالغة الأهمية من قضايا السيادة الوطنية خارجة عن نطاق ولايتها ولكنها تؤثر مع ذلك تأثيرا سلبيا على عملية السلم والانتخابات ، حثت الزعماء الأنغوليين على التفاوض معا للتوصل إلى تسوية للقضايا المثارة في كابندا كي يمكن إجراء الانتخابات هناك .

١٦ - وتتضمن الانشطة الرئيسية للرصد والتحقق المتصلة بمراقبة أحكام وقف إطلاق النار الانشطة المتعلقة بالقوات المحصورة في مناطق التجمّع ؛ والقوات غير المتجمعة ؛ والقوات المختارة للانضمام إلى القوات المسلحة الانغولية الجديدة . وبالرغم من أن اتفاقات السلم نصّت على أنه ينبغي حصر القوات المسلحة للطرفين في مناطق تجمع بحلول ١ آب/أغسطس ١٩٩١ ، فإن هذا لم يتحقق ، واستمرت القوات المحصورة تعاني من مشاكل قاسية بسبب نقص الاغذية والادوية والملابس . ومن بين القوات البالغ عددها الإجمالي ٩٠٠ ١٥١ فرد المقرر حصرها في مناطق التجمع تم حصر حوالي ٤٠٠ ٧٤ جندي فقط (٤٩ في المائة) حتى تاريخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣ . ومن بين هؤلاء كانت الحكومة قد حصرت حوالي ٦٠٠ ٤٣ فرد (٣٧ في المائة) من بين الجنود الذين كان من المتوقع تجميعهم والبالغ عددهم ٦٠٠ ١١٤ جندي ، وجمع الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا ٧٠٠ ٣١ جندي (٨٥ في المائة) من ٣٣٠ ٣٧ جنديا . ويجري التركيز الآن على تسريح القوات كجزء من حل لمشكلة حصر القوات .

١٧ - وثمة مهمة أخرى في مجال وقف إطلاق النار تتعلّق بحراسة الاسلحة . وليست ضرورة جمعها والسيطرة عليها كلها بحاجة إلى تاكيد . ومشاكل ترتيب الحراسة على الاسلحة هي أن الكثير منها لا يزال في أيدي أفراد عاديين ، والافتقار إلى مرافق تخزين آمنة . وتُخزن بعض أسلحة القوات من الجانبين الآن تحت حراسة الجنود في مناطق التجمّع الخاصة بهم ، ويجري التحقق من هذه الاسلحة عن طريق بعثة التحقق الثانية . وتقوم اللجان المشتركة بإتمام مشروع توجيه بشأن حراسة الاسلحة والذخيرة والمواد المتبقية لضمان تخزين الاسلحة في مستودعات إقليمية ومركزية . وينص مشروع التوجيه أيضا على أن تكون القوات المسلحة الانغولية الجديدة هي الحارس النهائي على جميع الاسلحة الموجودة بعيدا عن أيدي الشرطة .

١٨ - وتنص اتفاقيات السلم على تشكيل قوات مسلحة أنغولية جديدة قوامها ٥٠ ٠٠٠ جندي (٤٠ ٠٠٠ للجيش ؛ و ٦ ٠٠٠ للسلاح الجوي و ٤ ٠٠٠ للبحرية) من أفراد الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا ، وعلى تسريح الاشخاص المتبقين بحيث لا تكون هناك وقت الانتخابات سوى قوات مسلحة واحدة في أنغولا . ومع بقاء ثلاثة أشهر على موعد الانتخابات لم يتشكل من القوات المسلحة الانغولية الجديدة سوى ٣٠٠ ٣ فرد (أو حوالي ٦ في المائة) . وثمة خطة توفيق للسير قدما في هذه القضية وترمي الآن إلى اختيار القوات المسلحة الانغولية الجديدة وإلباسها الزي الرسمي بحلول شهر آب/أغسطس ١٩٩٣ حتى إذا لم يتيسر تدريب وإسكان هذه القوات المنتقاة في أية مرافق متاحة بما في ذلك الاكواخ والخيام . والاصناف الرئيسية للمساعدات الخارجية المطلوبة هي الخيام والازياء الرسمية والنقل .

١٩ - وبدأ تسريح القوات في ١ نيسان/ابريل ١٩٩٢ على ثلاث مراحل ليتم في موعد أقصاه ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٢ أي وقت بداية الحملة الانتخابية الرسمية . كما أن التسريح يجري متأخرا عن موعده مما يرجع جزئيا إلى نقص الملابس المدنية والاموال والسيارات والطائرات . وبحلول ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ كان قد تم تسريح حوالي ٠٠٠ ٢٠ جندي أو ١٣ في المائة من العدد الإجمالي للقوات البالغ عددها ٠٠٠ ١٥٠ من الجانبين . (قام الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا بتسريح ٤ في المائة فقط من قواته بينما سرّحت الحكومة ١٦ في المائة من قواتها) . وأنها لمهمة جسيمة أن يُساعد الجنود على العودة إلى الحياة المدنية والعمل المنتج في بلد تثقل كاهله المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الضخمة . وتدعو الحاجة بصورة ملحّة إلى مساعدات دولية إضافية للتغلب على العقبات السوقية العاجلة والمشكلة طويلة الاجل لإعادة الاندماج الاجتماعي للجنود المُسرَّحين .

٢٠ - وبعد شهور من التأخير تم في النهاية على الجانبين إنشاء أفرقة شرطة مشتركة للرصد في جميع المديريات البالغ عددها ١٨ بحلول ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، بالرغم من وجود مراقبين من الشرطة المدنية تابعين للأمم المتحدة في جميع المناطق منذ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، ومع ذلك فإن التقدم لا يزال بطيئا . ويمثل التدمير الذي سببته الحرب مشاكل في كثير من المناطق لوصول الشرطة الانغولية وآليات الرصد المشتركة . كما أن كثيرا من الانغوليين أساءوا فهم أنشطة الرصد من قبل الشرطة على أنها محاولة لإقامة قوة شرطة بديلة أو موازية للشرطة الموجودة . وعلاوة على ذلك فإن الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا يميل إلى عدم الاعتراف بسلطة الحكومة ومسؤولية الشرطة الانغولية للمحافظة على القانون والنظام في الوقت الذي يزعم فيه أن أتباع هذا الاتحاد متورطون في أعمال إجرامية أو في زعزعة السلم . وتتحسن هاتان الحالتان حيثما وعندما يقرر الطرفان التسامح بعضهما مع بعض . كما يشكو الاتحاد من أن الحكومة تقوم بنقل أفرادها العسكريين إلى الشرطة بينما تقول الحكومة بأن هذا كان ، ولا يزال ، يعد ممارسة عادية .

٢١ - وطالب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا أيضا بإدماج ما بين ٠٠٠ ٧ و ٥٠٠ ٨ من أعضائه في الشرطة الانغولية ووضع بعض منهم في مراكز كبار الموظفين ، بينما عرضت الحكومة على الاتحاد ٢٢٠ ١ وظيفة فقط . ومن بين أفراد الاتحاد البالغ عددهم ٣٠٠ فرد والملحقين الآن بالشرطة ، بدأ ١٨٣ فردا التدريب مع موظفي الحكومة في لواندا . وتقول الحكومة إنها أنشأت مدرسة أخرى لتدريب الشرطة في بنغويلا ، وطلبت من الاتحاد إيفاد عدد إضافي يبلغ ٤٠٠ من أعضائه للتدريب هناك . كما توجد مشاكل

قاسية في الاتصالات والسوفيات : حالات نقص وسائل النقل وأجهزة اللاسلكي والمكاتب والأموال وبطاقات الهوية . وتكاد شبكة الرصد الشُرطية تعتمد كلية على موارد بعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق في انغولا المخصصة للنقل والاتصالات والتي لم تكن موجهة أو كافية لهذه الاغراض . ويعد هذا مجالا آخر تحتاج السلطات الوطنية فيه إلى مزيد من التعاون الدولي .

٢٢ - وفتح توقيع اتفاقات السلم إمكانيات جديدة لتحسين الدعم الموجود الذي تقدمه وكالات الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى إلى الشعب الانغولي . وتم توسيع نطاق المرحلة الاولى لبرنامج الإغاثة الخاص لانغولا ، التي تشمل ٩ مديريات ، ليغطي البلد كله ، ووجهت دعوة للقيام ببرنامج جديد (المرحلة الثانية لبرنامج الإغاثة الخاص) . ويتمثل هدفه الاساسي في إعادة إدماج نحو ٠٠٠ ٤٠٠ ١ شخص (حوالي ٠٠٠ ٨٠٠ من الاشخاص المشردين ؛ و ٠٠٠ ٣٠٠ من اللاجئين العائدين ؛ و ٠٠٠ ٣٠٠ من الجنود المسرحين وأسرهم) ممن كانوا أكثر تأثرا بالحرب ؛ وتحسين الهياكل الاساسية الاجتماعية الاساسية (ولا سيما الصحة والمياه) . بيد أنه من مجموع المبلغ الذي طُلب تقديمه وقدره ١٦٧ مليون دولار لم يتم التعهد حتى نهاية أيار/مايو ١٩٩٣ إلا بمبلغ ٤٥,٥ مليون دولار فقط ؛ ويعني هذا أنه لا يمكن تنفيذ كثير من الانشطة المتوخاة . وأعطي البدء يوم ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ في المناشدة المتعلقة بحالة الجفاف الطارئة في الجنوب الافريقي التي خصص منها ٨١ مليون دولار لانغولا ، والاستجابة الفورية الممتازة من المانحين أملا في حقن موارد جديدة في برنامج الطوارئ الانغولي الذي له صلة مباشرة بعملية السلم . وفي الوقت ذاته تم ، في أعقاب توجيه مناشدة خاصة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ بطلب ما مجموعه ٢٧ مليون دولار من أجل تقديم الاغذية إلى الجنود المسرحين وأسرهم حيث بدئ في برنامج قام فيه برنامج الاغذية العالمي بتوزيع ٣٨٠ ١١ طنا متريا من الاغذية على مناطق التجمُّع . كما قامت منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بتوزيع المواد غير الغذائية التالية : ٨١٨ ٧ بطانية ، و ٦٦٠ ٤ ملاءة سرير ، و ٩٨٢ ٣ خيمة ، و ٧٤٠ ٦ صندوقا من اللوازم العائلية ، و ٣٠٠ ٤٦ معزقة ، و ٤٠٠ ١٥ منجل و ١٥٦,٥ طن من البذور . كما يدعم برنامج الامم المتحدة الإنمائي عملية الانتخابات الانغولية عن طريق تقديم المساعدة التقنية إلى المؤسسات الانتخابية المنشأة حديثا والمموّلة بالكامل بمساهمات خاصة تبلغ حوالي ١٢ مليون دولار مقدمة من بلدان مانحة .

٢٣ - ومنذ توقيع اتفاقات السلم قدَّم مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مساعدات إغاثة إنسانية لعدد من العائدين من تلقاء أنفسهم قُدِّر بحوالي ٠٠٠ ٥٠ نسمة بتكلفة بلغت حوالي ٧ ملايين دولار . وفي مطلع حزيران/يونيه ١٩٩٣ وجِّه

مكتب المفوض السامي نداء لجمع ٥٥,٣ من ملايين الدولارات لخطة عمليات تهدف إلى المساعدة في كفالة العودة الطوعية المنظمة إلى الوطن من زامبيا وزائير لعدد آخر من الانغوليين يبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ نسمة . وحتى لو لبّى المانحون هذا النداء وأتاحوا هذه الاموال بسرعة ، سيظل نجاح هذه العملية كما أوضح مكتب المفوض السامي يعتمد على عدد من الشروط الاساسية التي تكلفها الحكومة الانغولية دون غيرها ، مثل توفير الامن للطرق الرئيسية المغذية وحولها ومناطق العودة وتأمين مختلف متطلبات التصاريح . وبالإضافة إلى ذلك ، وحتى في ظل أفضل الظروف ، لن يمكن بدء عملية العودة المنظمة إلى الوطن قبل آب/أغسطس ، ومن ثم تدعو الحاجة إلى وضع ترتيبات خاصة من أجل إعادة ذوي الاهلية الانتخابية من بين جموع اللاجئين ، وهو مطلب يرفعه عدد من الاحزاب السياسية .

٣٤ - ومن المهم القيام بإزالة الالغام وتدمير الذخائر غير المنفجرة في مناطق العودة وأن يلقى ذلك أولوية في الاهتمام ، لتأمين تدفق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى العائدين وسائر السكان المتضررين .

٣٥ - وتنص اتفاقات السلم على إطلاق سراح جميع الاسرى المدنيين والعسكريين الموجودين في قبضة الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا (يونيتا) . وأكدت لجنة الصليب الاحمر الدولية أن المرحلة الاولى لهذه العملية ، وتتكون من عمليات إفراج بحري على أساس قوائم الاسرى المقدمة إليها من الطرفين ، قد استكملت في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣ . في هذا التاريخ ، وفي حضور لجنة الصليب الاحمر الدولية ، أفرجت الحكومة عن ٩٤٠ أسيرا ، وأفرج الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا (يونيتا) عن ٠٩٩ ٣ أسيرا . ومع ذلك ، يدعي كل طرف أن الطرف الآخر لا يزال يحتفظ بأسرى ، وفي الوقت نفسه تحتفظ لجنة الصليب الاحمر الدولية بقوائمها الخاصة التي لم يبت فيها من جانب أي من الطرفين بشأن المفقودين . وتشكل الإجراءات المتعلقة بهذه المطالبات المطلوب اتخاذها من قبل الاطراف الثلاثة ، المرحلة الثانية ، التي لا تزال قيد التنفيذ . لقد كانت مسألة الاسرى مسألة حسّاسة دائما تنطوي على تهديد محتمل بإعاقة عمليات السلم . وحتى الآن ، ورغم حالة الهياج التي تنتاب وسائط الإعلام بشأن ما يعتري العملية من مصاعب ، فقد عالجت جميع الاطراف هذه المسألة بحنكة .

٣٦ - وتنص اتفاقات السلم على ضرورة بسط الإدارة الحكومية على جميع أنحاء البلد . وبدأت هذه العملية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، وبحلول حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، أعلنت الحكومة أنها استطاعت بسط سيطرتها على جميع البلديات في أنغولا وعددها ١٦٥

بلدية ، وجميع الكوميونات التي يبلغ عددها ٦٠٠ كوميون تقريبا . وأدت المصاعب التي اعترضت عملية بسط سيطرة الحكومة خلال السنة الماضية إلى إعاقة أحد الأحكام ذات الصلة في اتفاقات السلم ، وهي تدعو إلى تحرك الناس والبضائع بحريّة في جميع أرجاء أنغولا ، كما أدّت إلى تعويق المراحل الأولى لعملية تسجيل الناخبين . وقد أعيقت عملية بسط الإدارة المركزية ليس فقط لأسباب مرجعها مشاكل سياسية ، بل أيضا لأسباب تتصل بالتدمير البالغ الذي أصاب الجسور وتلغيم الطرق . وفي مطلع حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، وافقت اللجنة السياسية العسكرية المشتركة على ضرورة استكمال هذه العملية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ، وبالخصوص في ضوء إصرار الحكومة على استحالة القيام بعملية تسجيل الناخبين في المناطق التي لا يكون لسلطتها الإدارية فيها وجود فعّال . وبناء على ذلك ، شكّلت اللجنة فريقا خاصا قام بزيارة بعض البلديات والكوميونات التي تحيط بها بعض "المشكلات" ، من أجل تفقد الحالة عينا . وفي غضون الزيارات التي قام بها الفريق ، أكد لحكومات المقاطعات وللزعماء المحليين من الجانبين ضرورة بسط الإدارة الحكومية ومساعدتها على جميع المناطق ، وضرورة قيام يونيتا بسرعة باتخاذ الإجراءات الضرورية في هذا الصدد .

٢٧ - واعتبارا من ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ كان قد اعترف بشرعية ما مجموعه ١٠ أحزاب سياسية بالإضافة إلى الحركة الشعبية لتحرير أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا ، من بين أكثر من ٣٠ حزبا ومنظمة قائمة أو ناشئة في أنغولا . ومن المهم أن تُكفل لها جميعا حرية الكلام والقيام بأنشطة من أجل استجلاب الدعم من جميع أنحاء البلد . وقد تشابهت إلى حد بعيد الهموم التي أعرب عنها زعماء هذه الأحزاب السياسية للممثلة الخاصة لي ومن ذلك : أن الفرصة ضئيلة لكفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة ، والسبب الأساسي في ذلك هو تخويف هذه الأحزاب وصعوبة وصول أعضائها إلى المناطق الرئيسية في البلد ؛ وقلقهم من تأخر تقييد القوات والأسلحة والتسريح وعملية تشكيل القوات المسلحة الأنغولية الجديدة الذي يثير المخاوف من وجود ثلاث جيوش ستكون قائمة في أثناء فترة إجراء الانتخابات ؛ وقلقهم من بطء بسط الإدارة المركزية على البلد بأسره ؛ ومن انتشار الأسلحة واضطراب القانون والنظام ؛ وافتقارهم إلى الموارد اللازمة لمشاركتهم الفعالة في عملية الانتخاب .

٢٨ - واستمرت دون هوادة ، في وسائط الإعلام الجماهيري وفي التجمعات الشعبية ، الحملات الدعائية العدائية من جانب الحكومة ويونيتا الأمر الذي يبعث على قدر كبير من القلق . ولم تكبح الحكومة جماح الاتهامات المزعجة التي يذيعها راديو "المقاتل الأنغولي" التابع لها ، ولا أوقفت يونيتا من جانبها الاتهامات المزعجة التي تذيعها

محطة "فورغان" التابعة لها . وفي ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، وافقت اللجنة السياسية - العسكرية المشتركة على ضرورة أن يقلل الجانبان حدة هذه الحملات الدعائية ؛ ووافق الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي على هذه النقطة في اجتماعهما المعقود في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٢ . ومن الطبيعي ، والمحتوم ، أن تسعى الاحزاب السياسية إلى جلب التأييد بانتقاد الطرف الآخر وإلقاء اللوم عليه ، وعمل الشيء نفسه بالنسبة لزعمائها . وهذه الانتقادات جزء من الحياة السياسية الطبيعية والصحية في جميع الدول الديمقراطية . أما أن يفعل ذلك بإفراط في بلد لم يسبق له مطلقا أن مرّ بتجربة انتخابية ، وعانى لمدة ٣٠ سنة من حرب مناهضة للاستعمار وحرب أهلية ، فإن هذا أدعى إلى التزام قدر كبير من الحرص وضبط النفس . ومن أجل كفالة هذا الانضباط وجّهت نداء إلى القادة الانغوليين من خلال الممثلة الخاصة لي ، التي تحث الاحزاب السياسية والمجلس الوطني للانتخابات على الموافقة بسرعة على مدونة لقواعد السلوك الانتخابي تكون مختصرة وواضحة وتلقى احترام جميع الاطراف .

٢٩ - وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية ، صرح الرئيس دوس سانتوس في مناسبة علنية أن الانتخابات ستجري في يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . قد وافقت جميع الاطراف بصفة عامة على هذه المواعيد ، وبقي أن تجري صياغتها صياغة قانونية وفقا لقانون الانتخابات . وبدأت العملية الانتخابية بالفعل في نيسان/ابريل ١٩٩٢ بقيام مجلس الشعب بسن قانون الانتخابات . وهو يضع الإطار القانوني لعملية الانتخابات ويحدد مبادئها التوجيهية وطرق تنظيمها . كذلك ، سن مجلس الشعب قانونا منفصلا يحدد المبادئ التوجيهية للمراقبة الدولية . وفي ٩ أيار/مايو ١٩٩٢ ، اقسم المجلس الوطني للانتخابات اليمين ، وتم تعيين مدير عام للانتخابات . وتتولى المجالس الانتخابية في المقاطعات والمكاتب الانتخابية في البلديات أعمال المجلس الوطني للانتخابات على صعيدي المقاطعات والبلديات .

٣٠ - والمراحل الاساسية في العمليات الانتخابية في أنغولا هي على النحو التالي : (أ) تسجيل الناخبين في الفترة من ٢٠ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه ؛ (ب) بدء الحملة الانتخابية الرسمية قبل شهر واحد من تاريخ إجراء الانتخابات ، أي في يوم ٢٩ آب/أغسطس ؛ (ج) إجراء انتخاب رئيس الجمهورية والانتخابات التشريعية في يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر .

٣١ - وحدد تقريري السابق صلاحيات وتكوين البعثة الانتخابية التابعة لبعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/23671 و Add.1) ، ووافق مجلس الامن عليهما . وبالنسبة للانتخابات المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر ، ينبغي أن توفد البعثة الانتخابية ٣٠٠ فريق للمراقبة إلى الميدان على أن يتألف كل فريق من شخصين ، وهكذا يكون مجموع المراقبين ٦٠٠ شخص . وسيتاح لهذه الافرقة أن تعمل بحرية لرصد جميع مراحل الاقتراع ، وأن تضع استنتاجا لنتائج الاقتراع للاغراض الداخلية . ومن البين أن بعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق تؤدي دورا ثانويا في العملية الانتخابية في أنغولا إذ تضطلع السلطات الانتخابية الوطنية والاحزاب السياسية ذاتها بمسؤولية المراقبة والتحقق .

٣٢ - وتبين من تقارير التسجيل الواردة من مراقبي الانتخابات في جميع أنحاء أنغولا التابعين لبعثة الامم المتحدة للتحقق في أنغولا ان التسجيل أحرز تقدما بطيئا . وفي منتصف حزيران/يونيه أفادت التقارير بأن عدد الناخبين الذين سجلهم المجلس الوطني للانتخابات تجاوز ٧٥٠ ٠٠٠ ناخب في ٣٠ حزيران/يونيه ، وتدل التقديرات على أن عدد الناخبين الذين لم يسجلوا بعد يتراوح بين ثلاثة ملايين وأربعة ملايين ناخب . ونظرا لانعدام وسائل النقل البرية والجوية تأجل نقل موظفي التسجيل والمواد إلى مراكز التسجيل في جميع أنحاء هذا البلد المترامي الاطراف ، بينما عرقلت المصاعب التي تعترض الاتصالات نقل بيانات التسجيل . وقد تأثرت العملية كثيرا لان الاغذية لم تكن متاحة لافرقة التسجيل . وتحاول السلطات الوطنية ، التي تنال المساعدة من الامم المتحدة عند الاقتضاء ، أن تتغلب على هذه العقبات . وعقدت اللجنة السياسية العسكرية المشتركة والحكومة عدة اجتماعات مع البلدان المانحة ، جرى خلالها تحديد الموارد الحالية ومجموع الاحتياجات . ولما كان الوقت يمضي بسرعة ، طلب بالحاح أن تقدم كهبة على سبيل الاعارة معدات (بما في ذلك المركبات والطائرات) والتبرع بالاغذية ، على الرغم من التعهدات التي تلقتها الحكومة لتقديم تبرعات نقدية سخية . وتعهدت البلدان المانحة بأن تغطي جزءا كبيرا من الاحتياجات الاساسية دون أن يشمل هذا جميع الاحتياجات . ولم تصل سوى مواد محدودة حتى الآن . وهناك حاجة ملحة لوضع التعهدات المالية موضع التنفيذ لتأمين نجاح العملية الانتخابية . ويجري وضع ترتيبات بناء على طلب حكومة أنغولا لكي تساعد الامم المتحدة في تنسيق الدعم الجوي عن طريق تقديم فريق محدود العدد لدعم السوقيات الجوية .

٣٣ - ومن المتوقع أن تنشأ عراقيل تعترض سبيل عملية التسجيل ، ومن الاهمية بمكان أن تنطلق هذه العملية بسرعة . وهناك دلائل مشجعة في هذا المجال بعد أن تضاعفت

العملية على صعيد القطر كله . وقام بعض الافرقة بتسجيل السكان بسرعة تفوق ما كان متوقعا ، ولكن لم يكن سوى ٥٠٠ فريق من مجموع عدد الافرقة المتوقعة البالغ عددها ٤٠٠ ١ فريق يؤدي مهامه في منتصف حزيران/يونيه . وإذا أمكن التغلب على بعض المصاعب السوقية الكبيرة يمكن انجاز التسجيل في التاريخ المستهدف ، أي ٣١ تموز/يوليه . ويقضي قانون الانتخابات بأنه يجوز تمديد فترة التسجيل بصورة استثنائية .

٣٤ - وينبغي للمجلس الوطني للانتخابات الذي تراقبه الامم المتحدة أن يبحث ويقرر بدقة كيفية تنظيم التصويت في يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ، وكيفية إجراء جولة ثانية من انتخابات رئاسة الجمهورية ، عند الاقتضاء .

ثانيا - السوقيات والتمويل والامن المتعلقة ببعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا

٣٥ - تحسنت السوقيات في جميع أماكن بعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا خلال الشهور القليلة الماضية بعد أن بذلت جهود عظيمة لإنشاء نظام لتجديد المواد القابلة للاستهلاك وتكوين مخزونات من المواد الاخرى . وجرى تشييد جميع المرافق الجاهزة الصنع للحماية من الاحوال الجوية . وإصلاح المباني الاخرى ، واستحداث شبكات لإمدادات الكهرباء والمياه حتى أصبحت ظروف المعيشة مرضية إلى حد بعيد . وتم تشييد المخيم الاساسي الذي يحتوي على جميع المرافق في مقر بعثة الامم المتحدة للتحقق في أنغولا في لواندا وأصبح مأهولا اعتبارا من ١٨ آذار/مارس ١٩٩٣ . ولا تزال جميع احتياجات المخازن العامة تستورد من خارج القطر لانه لا تتوفر إلا كميات محدودة من هذه السلع في الاسواق المحلية . وبعد وصول موظفي الانتخابات التابعين للامم المتحدة في الآونة الاخيرة ، تم توفير الاماكن ، والمركبات ، والاتصالات الاضافية التي تلزم لدعم وزعهم بإعادة توزيع المواد التي وصلت لتلبية احتياجات بعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا ؛ ولا يزال هناك نقص شديد في المركبات والاتصالات .

٣٦ - ومما هو جدير بالذكر أنه لم تتم الموافقة بصفة رسمية على تقديرات التكاليف المنقحة لبعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ ، وطلب اعتماد مبلغ اضافي قدره ١٨,٧ مليون دولار لبعثة الانتخابات التابعة لبعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا ؛ ويشمل هذا المبلغ مليون دولار لتغطية تكاليف السفر وصرف بدل الاقامة لـ ٢٠٠ مراقب اضافي للانتخابات تقدمهم الدول الاعضاء والامانة العامة للامم المتحدة . وستقدم وكالات الامم المتحدة في أنغولا ١٠٠ مراقب آخر لرصد الانتخابات . بيد أنه من غير المؤكد في

هذا الوقت ما إذا كان ذلك سيتحقق ، ولهذا ينبغي توفير مبالغ اضافية ، لتوظيف مراقبين اضافيين .

٣٧ - وما فتئت حالة الامن تتدهور في انغولا ، خاصة في لواندا ، وانتشر هذا الوضع في الآونة الاخيرة في هوامبو ولوبينا . واقتحمت اماكن بعثة الامم المتحدة للتحقق في انغولا عدة مرات وتعرض موظفو البعثة للسرقات وأعمال السلب المرتكبة بقوة السلاح . وطلب من السلطات الحكومية أن توفر الامن اللازم ، ولكن النتائج لم تكن مشجعة حتى الان . واستنادا إلى أستقصاء أجرته الامم المتحدة في الآونة الاخيرة للتحقق من توفير وسائل الامن للبعثة يجري تسليح المشرفين على شركة الحراسة التي تم التعاقد معها لحراسة حظيرة بعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق في انغولا في المطار . وسيرابط حراس مسلحون جرى التعاقد معهم في المقر الإقليمي في هوامبو : وفضلا عن ذلك طلب ارسال عدد من حراس الامم المتحدة المسلحين إلى البعثة .

ثالثا - ملاحظات

٣٨ - لقد حقق الانغوليون الكثير في تنفيذ عملية السلم منذ أن وضعت الحرب الاهلية أوزارها قبل ١٣ شهرا . ويساعدهم بصورة نشطة ثلاثة مراقبين ، والمجتمع الدولي وبعثة التحقق الثانية . بيد أن ثمة حاجة للعمل السريع والفعّال من قبل كافة الاطراف المعنيين ، ولا سيما الحكومة ويونيتا ، إن كانوا ليحققوا الهدف ، ألا وهو اجراء انتخابات حرة نزيهة متعددة الاحزاب في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ .

٣٩ - ولقد اتجهت بصورة متزايدة في الاسابيع الاخيرة أنظار الانغوليين وزعمائهم الى عملية الانتخابات وابتعدت عن المهام الكبرى التي لم تستكمل والمتصلة باتفاقات السلم ، مثل حصر القوات والاسلحة ، والتسريح ، وتشكيل قوات مسلحة وشرطة جديدة . وهذا يمكن فهمه وله آثاره الايجابية . إلّا أن الحكومة ويونيتا يتعين عليهما الآن إحداث كل ما يمكن من تقدم في هذه المهام الحيوية إن كانت عملية السلم لتنجح وتبقى .

٤٠ - إن انغولا بلد ذو سيادة ومستقل وإن تنظيم كافة المهام التي تنطوي عليها اتفاقات السلم والاشراف عليها هما مسؤولية الاطراف الانغولية أنفسها . والامم المتحدة ، حسب الولاية التي أناطها مجلس الامن بها ، موجودة في انغولا لمراقبة عملية السلم والانتخابات والتحقق منها ، لا لتنظيمها ، وقد تم توضيح هذا لجميع المعنيين .

٤١ - وقد ظلت الارادة السياسية لإدامة قوة الدفع والتوجيه بشأن العملية ، ثابتة بصورة ملحوظة لدى جميع الاطراف المعنيين ، ومن بينهم ، وليس اقلهم ، شعب انغولا عموما . والعوائق الرئيسية التي تعوق العملية في الوقت الحاضر هي ذات طابع سوقي مزمن .

٤٢ - ولقد التزم عدد من البلدان المانحة ، ولا زالت تلتزم ، بتوفير النقل الجوي والمركبات والمعدات الاخرى والاغذية ، لدعم جميع المجالات الحيوية للانشطة المذكورة أعلاه . ومن الضروري أن توفر هذه المواد بسرعة ، وثمة كثير من الفجوات الخطيرة التي ما زال يتعين سدها . وهذا أمر يتطلب المرونة والنزعة العملية من جانب كل من المجتمع الدولي والسلطات الانغولية في الاتفاق على طرائق حثيثة جديدة للتعاون . وليس هنالك من حاجة إلا الى جهد اضافي قليل نسبيا للمساعدة على كفالة نجاح العملية الانغولية لكل من انغولا والامم المتحدة . وعلاوة على ذلك ، فليست الموارد المالية في حد ذاتها هي المطلوبة ، بقدر ما هو مطلوب أن تتوفر . على نحو مبتكر وسريع ، المساعدة العملية على صورة قروض ومساعدات عينية . وهذا سيمثل ، على المدى البعيد ، استثمارا سليما جدا من جانب المجتمع الدولي ، بالنظر الى ما لدى انغولا من موارد هائلة وثروة محتملة . وأثناء قمة ريو تحدثت شخصيا مع بعض رؤساء الدول والحكومات لأوعز اليهم بالحاجة الى توفير الدعم السوقي اللازم للانتخابات الانغولية .

٤٣ - ومع أن الصعوبات السوقية هي أبرز الصعوبات في الوقت الحاضر ، فإن من دواعي القلق أيضا أن الجو السياسي والامني في سائر أنحاء انغولا لا يزال متوترا ويمكن حتى أن يخرج العملية عن صراطها إن لم يتم احتواؤه . ومن المرجح أن يزداد التوتر مع تطور الحملة السياسية . وينبغي للاطراف كافة ، ولا سيما الحكومة ويونيتا ، أن تعمل معا لابطاء الاتجاه الخطير الحالي نحو حافة الحرب وكبحه . ويجب أن تكفل السماح لكل شخص بحرية الحركة والكلام والقدرة على التسجيل والتصويت دون خوف في جميع مناطق البلد . وينبغي تكثيف تعزيز التسامح والتوفيق الآن ، وإدامة ذلك لا لغاية أيلول/ سبتمبر . ولكن الى ما بعد ذلك بكثير . ويتعين على جميع الانغوليين أن يحترموا نتائج الانتخابات . ولذا سيكون من الضروري أن تعمل الحكومة الجديدة المنتخبة مع جميع الاطراف وقطاعات المجتمع على بناء انغولا الجديدة وأن تدفن المنافسات السابقة .

٤٤ - وهذا سيكون محك الاختبار الصحيح للنجاح ، ويتعين على المجتمع الدولي مواصلة متابعة العملية ، وهي عملية وضع فيها ذلك المجتمع كثيرا من الامل والجهد ، وتقديم كل ما قد يلزم من شدّ أزر أثناء فترة لا محيد عن أن تكون فترة صعبة وحساسة من

الانتقال السياسي عقب الانتخابات . ومن الواضح أن الوقت لم يحن بعد لتحديد مدى وطبيعة هذه الاحتياجات ، إلا أن مجلس الامن قد يرغب في أن يبقي هذا الجانب قيد الاستعراض . وفي هذه الاثناء ، فإني أعتزم أن أقدم تقريري الآخر عن بعثة التحقق الثانية في مستهل الحملة الانتخابية الرسمية في أيلول/سبتمبر .

٤٥ - وسيكون ، في عملية السلم المعقدة هذه ، التي جاءت في أعقاب ٣٠ سنة من الحرب ، خطأ فاجعا إن سُمح للانغوليين بأن يفشلوا لعدم توفر جهد اضافي ضئيل . ولا يقل من ذلك أهمية تجنب اعتبار أن الكمال والحسن نقيضان . فانغولا لم تشهد انتخابات مطلقا ، ولذا فإن ممارسة الديمقراطية هي في أول الطريق . بيد أنه إن استطاع الانغوليون مواصلة التزامهم السياسي ، وقدم المجتمع الدولي وبعثة الامم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا المساعدة لتوفير الموارد المطلوبة ، فسيكون النجاح حليف العملية ، وسيمكن اجراء الانتخابات . والزعماء الانغوليون على بيّنة من أن الغالبية العظمى من مواطنيهم لن تقبل لذلك بديلا .

MAP NO. 3655 Rev. 1 UNITED NATIONS
JUNE 1992